شركات عقارية أعلنت عن خفض الإيجار لـ 4 أشهر.. وبنوك رحَّلت المديونيات 3 أشهر

فزعة عقارية ومصرفية لإنقاذ القطاع التجاري

■ خفض الإيجارات وترحيل الأقساط مبادرة جيدة من الشركات والبنوك في ظل الركود ■ شركات ترفض المبادرة وخفض الإيجارات.. وأصحاب المطاعم والمحلات في «ورطة»

طارق عرابي ـ مصطفى صالح

ارتفعت وتيرة الاصوات المطالبة بتخفيض الايجارات وتأجيل الأقساط الشهرية المستحقة عليهم، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي فرضها فيروس كورونا المستجد، والذي تسبب في الضغط على عدد من القطاعات الاقتصادية والتجارية بشكل قد يؤدي إلى خسائر مادية كبيرة، وربما إفلاس عدد من أصحاب المحال التجارية، لاسيما أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذين بلغ عددهم مع نهاية ديسمبر الماضي 1367 مشروعا.

وبدأت فعاليات اقتصادية ومجموعات شبابية بالتحرك قدما (فرادى وجماعات)، لمخاطبة البنوك وملاك العقارات ومطالبتهم بتأجيل القروض المستحقة عليهم من جهة، وتخفيض الايجارات أو تأجيلها لفترة زمنية لحين انحسار الازمة الحالية من جهة أخرى، وذلك حتى لا يقع ما لا تحمد عقباه، خاصة بالنسبة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المقترضين من البنوك أو من الصندوق الوطني للمشروعات، والمطالبين بسداد أقساطهم رغم الظروف الاقتصادية الصعبة والخارجة عن إرادتهم.

في الإطار ذاته، أبلغت مجموعة التمدين جميع مستثمريها في المجمعات التجارية (مول 360، الكوت ومجمعات سما) بتخفيض الإيجارات لمدة 4 اشهر، وذلك مشاركة منها في تخفيف الأعباء التجارية عنهم جراء ما تمر به الكويت والعالم، في حين أبلغت شركات أخرى

فهد الاربش

الأربش: خاطبنا وزير التجارة ووزيرة الشؤون لحماية أصحاب المشاريع الصغيرة

«الأنباء» بأنها لن تتأخر في اتخاذ الخطوة نفسها إذا ما تطلبت المصلحة العامة ذلك، في حين نفت إحدى الشركات الكبرى المالكة لمجمعات تجارية كبرى وجود أي نية لديها لخفض الإيجارات في المرحلة الحالية.

وأكد عدد من مسؤولي الشركات العقارية أن قرار تخفيض الايجارات يختلف من شركة أخرى، فالشركات العائلية أسهل في اتخاذ مثل هذه القرار من الشركات المساهمة، خاصة أن شريحة كبيرة من الشركات المساهمة تعتمد في إيراداتها على الايجارات كمصدر أساسي ووحيد، في حين تنتظر شركات أخرى ردود فعل البنوك تجاه هذا الحدث، خاصة أن معظم الشركات العقارية مدينة للبنوك وبالتالي فإن قرار تخفيض الايجارات مرتبط بشكل أساسي بقرار تأجيل الدفعات الشهرية المستحقة على هذه الشركات.

تفعيل التكافل

في الإطار ذاته، شدد رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية مهند الصانع على ضرورة تفعيل التكافل الاجتماعي بين جميع الجهات في الدولة سواء الحكومية او الخاصة، وذلك في ظل الأزمة الحالية الخاصة بانتشار فيروس كرورنا المستجد، مشيرا الى أن البنوك والجهات التمويلية والمجمعات التجارية، مطالبة بالمبادرة والتحرك ودعم الوضع الاقتصادي الحالي.

وأضاف الصانع أنه ينبغي على الجهات السابقة ذكرها التفاعل مع الأزمة الحالية من خلال استخدام ادواتها وصلاحياتها لدعم العملاء وحمايتهم من التعثر، خاصة البنوك والصندوق الوطني لرعاية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبنك الائتمان الكويتي، والمجمعات التجارية، من خلال ترحيل الأقساط المستحقة على المتضررين من الأزمة ودون أعباء اضافية، وذلك في إطار أدواتهم التي تسمح بذلك.

وأوضح أن البنك الأهلي المتحد قام على سبيل المثال بإبلاغ عملائه من الشركات بإمكانية ترحيل أقساط مديونياتهم لدى البنك لمدة 3 أشهر، وذلك دعما ومساهمة منه في الوضع الاقتصادي الحالي، لافتا الى أن الصندوق الوطني قام بهذا الإجراء قبل ذلك، وداعيا باقي الجهات التمويلية والبنوك الى اتخاذ هذا النهج ودعم الاقتصاد الوطني في هذه الظروف الاستثنائية.

وأضاف أن بنك الكويت الوطني أعلن من جانبه أنه وفي ظل الظروف الاستثنائية الحالية، فإن البنك يدعم أصحاب الاعمال بتوفير خصم 25٪ على قيمه التأجيرية الشهرية لأجهزة نقاط البيع، كما يتيح لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة تأجيل سداد أقساطهم لمدة 3 اشهر، فيما أعلن صندوق المشروعات تأجيل فترة السداد لـ 13 مبادرا بالصندوق، وذلك في إطار جهود استيعاب المبادرين المتضررين من «كورونا».

لقطة ارشيفية لسوق المباركية حيث تشهد أغلب مطاعم الكويت ركودا كبيرا بعد انتشار فيروس كورونا المستجد

مهند الصانع

الصانع: تفعيل التكافل الاجتماعي بين جميع جهات الدولة.. مبادرة مهمة

وأشار الصانع الى أن الجمعية الاقتصادية قامت بتوجيه مبادرة مجتمعية خلال الأزمة الحالية، تتمثل في دعوة الجهات التمويلية للقيام بدور فاعل وسريع والتفاعل مع الأزمة والأوضاع الاستثنائية الحالية، وهي المبادرة التي لاقت تفاعلا سريعا من هذه الجهات مشكورة، وهي مثال يحتذى ويجب اتباعه من جميع الجهات والقطاعات الاقتصادية في البلاد.

بدوره، قال رئيس مجلس ادارة الاتحاد الكويتي لأصحاب المطاعم والمقاهي والتجهيزات الغذائية فهد الاربش إنه قاد وبشكل شخصي جهودا حثيثة لمخاطبة كل من وزير التجارة والصناعة خالد الروضان ووزير الشؤون الاجتماعية مريم العقيل وذلك بهدف إيجاد حل سريع وعاجل للأزمة الحالية، خاصة أنها ستطول شريحة كبيرة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مؤكدا أن الهدف من وراء هذه الجهود إلغاء أو تأجيل الأقساط المستحقة على هذه الشريحة في مثل هذه الظروف الاستثنائية التي يعيشها العالم من حولنا.

وأضاف أن جهوده لم تقف عند هذا الحد، حيث سعى لمخاطبة أكبر البنوك والشركات العقارية، وعدم الاكتفاء بالاجراءات أو التعويضات الحكومية، التي قد تستغرق وقتا طويلا قبل تطبيقها، وعندها قد يكون الوقت قد فات، كما أنه سيعمل على مخاطبة وزيرة الشؤون بتخفيض رسوم العمالة وباقي الرسوم الحكومية المستحقة على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الحالية.

ولفت الأربش إلى تفاعل عدد من الجهات مع هذه المطالبات، بدءا من الصندوق الوطني لرعاية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبنك الائتمان الكويتي، وبنك الكويت الوطني والبنك الأهلي المتحد، ومجموعة التمدين، معربا عن أمله في أن تحذو باقي البنوك والشركات حذو هذه الجهات في اسرع وقت ممكن.

15,7 مليار دينار إيرادات و13,8 ملياراً مصروفات

1,8 مليار دينار عجز ميزانية الكويت في 11 شهراً

مصطفى صالح

كشفت وزارة المالية في الإحصائية الشهرية لحسابات الإدارة المالية للدولة للسنة المالية 2020/2019، عن استمرار تباطؤ وتيرة الإنفاق الرأسمالي في البلاد خلال العام المالي الحالي، حيث تم إنفاق 1,19 مليار دينار خلال الـ 11 شهر الأولى من السنة المالية، وذلك بنسبة 36,6٪ من المقدر إنفاقه بنحو 3,27 مليارات دينار، وهو ما يعني أن هناك نحو 2,07 مليار دينار ضمن النفقات المقدرة لم يتم صرفها بعد، علما أن السنة المالية ستنتهي بعد شهر واحد.

وكانت الكويت قد قدرت حجم النفقات الرأسمالية بالميزانية الحالية عند 17٪ من إجمالي النفقات المقدرة بالميزانية البالغة 22,5 مليار دينار، وخلال الشهر الماضي تم إنفاق نحو 181 مليون دينار على مشاريع التنمية، مقارنة مع حجم إنفاق بلغ مليار دينار بنهاية يناير الماضي. وأوضحت بيانات «المالية» أن الميزانية واصلت تسجيل العجز المالي، ليبلغ نحو 1,8 مليار دينار بنهاية فترة الأشهر الـ 11 الأولى من العام المالي الحالي والتي بدأت في أبريل 2019 وحتى 29 فبراير الماضي، وذلك بعد اقتطاع نسبة 10٪ لصالح احتياطي الأجيال القادمة. وبحسب الإحصائية، فقد سجلت الميزانية عجزا قبل اقتطاع حصة الأجيال القادمة بقيمة 249,5 مليون دينار، وذلك في مقابل تسجيل الميزانية بالفترة المماثلة من العام المالي الماضي فائضا بقيمة 3,63 مليارات دينار قبل اقتطاع حصة الأجيال القادمة، وأيضا فائضا بقيمة 1,79 مليار دينار بعد اقتطاع الحصة. وفيما يخص الإيرادات والمصروفات بالميزانية الحالية، فقد أظهرت بيانات «المالية» تراجع الإيرادات التي حققتها الكويت بنهاية شهر فبراير الماضي بنسبة 14,5٪ على أساس سنوي، لتسجل 15,7 مليار دينار مقارنة بتسجيلها 18,4 مليار دينار بنهاية فبراير 2019. وفي المقابل، بلغت المصروفات بالميزانية في نهاية فبراير الماضي 13,8 مليار دينار مقارنة بـ 13,3 مليارات دينار بنهاية فبراير 2019، بزيادة سنوية نسبتها 3,3٪. وذكرت الإحصائية أن عجز الميزانية بنهاية فبراير الماضي، جاء بعد استقطاع 1,57 مليار دينار لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

وأظهرت الإحصائية أن قيمة الإيرادات النفطية للكويت تراجعت بشكل سنوي بنسبة 16,5٪ خلال الأشهر الـ 11 الأولى من العام المالي الحالي، حيث بلغ مجمل الإيرادات النفطية المحصلة نحو 14,3 مليار دينار، مقابل 17,15 مليار دينار في الفترة المقارنة من العام المالي السابق. وشكلت الإيرادات النفطية المحصلة إلى المقدرة نحو 103,2٪، حيث تبلغ جملة الإيرادات النفطية المقدر تحصيلها بالميزانية الحالية نحو 13,86 مليار دينار. بينما سجلت الكويت إيرادات غير نفطية في الفترة من مطلع أبريل 2019 وحتى نهاية فبراير 2020 بقيمة 1,44 مليار دينار، تمثل 74٪ من المقدر تحقيقه عند 1,94 مليار دينار، ومرتفعة بشكل سنوي بنسبة 12,8٪ مقارنة مع 1,28 مليار دينار بالفترة المماثلة من العام المالي الماضي.

عيار 21 يواصل القفز المستمر مسجلاً 14,5 ديناراً للغرام.. وركود عام بسوق المشغولات

بريق الذهب يلمع في الأزمات.. 29٪ عائداً استثمارياً

الاقبال على الذهب ينشط في الكويت بالتزامن مع أزمة «كورونا».. وفي الاطار خبير المعادن الثمينة رجب حامد

مصطفى صالح

يبقى الذهب هو الملاذ الآمن والاستثمار المفضل لدى الكثيرين خلال الأزمات الاقتصادية، حيث دائما ما يلجأ المستثمرون في الأسهم والعملات الى المعدن الأصفر لتجنيب أموالهم واستثماراتهم أي خسائر خلال الأزمات.

وفي الوقت الحالي، تشهد أسعار الذهب التحليق والوصول لأعلى مستوياتها في 7 سنوات، بوصول سعر الأوقية الى 1668 دولارا، بينما وصلت الأسعار يوم الاثنين الماضي لأعلى مستوياتها في 8 سنوات عند 1700 دولار للأوقية، وذلك في ظل الإقبال الكثيف على المعدن الأصفر كملاذ آمن في الوقت الحالي.

عوائد كبيرة

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي لشركة سبائك والخبير في المعادن رجب حامد في تصريح خاص لـ «الأنباء» إن الذهب في الوقت الحالي يعد أفضل استثمار وملاذ آمن، مقارنة مع العملات وأسواق الأسهم، مشيرا إلى أن هناك عدة عوامل دعمت ارتفاع أسعار الذهب خلال الفترة الماضية.

وأشار الى أن العوائد على الذهب منذ بداية العام الحالي وحتى الآن تبلغ 9٪، بينما بلغت العوائد على الذهب خلال العام الماضي نحو 20٪، وهو ما يعني أن من استثمر في الذهب منذ بداية عام 2019، ويفكر في البيع حاليا يمكنه تحقيق عائد 29٪ على استثماره، لافتا الى أن أسعار الذهب ستستمر في الارتفاع خلال العام الحالي، متوقعا بلوغها مستوى 1700 إلى 1750 دولارا للأوقية بنهاية عام 2020.

وأضاف ان من يشتري كليو الذهب حاليا في الكويت عيار 24 عند 16,6 ألف دينار يمكنه أن يبيع بسعر 17 ألف دينار بنهاية العام الحالي، مشيرا الى أن هذه الأسعار كانت تبلغ 14,9 ألف دينار لكيلو الذهب عيار 24 بداية العام الحالي، و12,1 ألف دينار للكيلو بداية عام 2019.

الملاذ الآمن

وحول أسباب ارتفاع أسعار الذهب حاليا وإقبال المستثمرين على المعدن الأصفر كملاذ آمن، أوضح حامد أن قرار الاحتياطي الفيدرالي الأميركي يعد بين أبرز العوامل التي أثرت على أسعار الذهب خلال الفترة الحالية، حيث خفض الفائدة على الدولار الأميركي بمقدار 0,5٪، وتبعه في ذلك المركزي البريطاني، والبنوك الخليجية بتخفيض أسعار الفائدة بنفس المقدار أو بنسب متفاوتة.

وأضاف أن هذا الخفض لأسعار الفائدة يعني أن هناك انكماش متوقع الاقتصادات العالمية، نتيجة توقف حركة التصنيع في الصين بعد انتشار فيروس كورونا المستجد، بالإضافة الى هبوط أسعار النفط، وتراجع جميع البورصات العالمية مطلع الأسبوع الجاري، ما دفع المستثمرين الى البحث عن الاستثمارات الأقل مخاطر.

وأوضح ان الذهب حاليا يحقق أرقاما قياسية بارتفاع سعر الأوقية لأعلى مستوى في 8 سنوات خلال الأسبوع الجاري، ثم تراجعه حاليا لأفضل مستوى في 7 سنوات، وهو ما يعني ان هناك أزمة اقتصادية حقيقية حاليا، متوقعا أن تشهد أسعار الذهب خلال الفترة المقبلة عمليات تصحيح لتكوين مراكز شرائية من قبل المستثمرين.

الشراء للاحتفاظ

وفيما يخص السوق الكويتي، ينصح حامد المستثمرين حاليا بشراء الذهب للاحتفاظ به، مشيرا الى أن عمليات الشراء يجب ان تكون تدريجية حتى يستفيد المستثمر من مراحل السعر المختلفة سواء ارتفاعا أو هبوطا، موضحا أن هناك إقبالا كثيفا في الوقت الحالي على شراء السبائك عيار 24 والذهب الخام، وذلك للاحتفاظ بها.

ويضيف أن ما يساعد على رواج سوق الذهب في الكويت، هو توافر العوامل المساعدة على الاستثمار والتداول في هذا القطاع، وذلك من توفير أدوات تداول سهلة للمستثمرين من خلال التطبيقات الإلكترونية، والتي شجعت المزيد من المستثمرين على الدخول في سوق الذهب والاستثمار بهذا القطاع، مؤكدا أن جميع أنواع الذهب التي تتوافر في الكويت آمنة ومدموغة من قبل وزارة التجارة الكويتية ولا يوجد أي تلاعب بها.

انكماش المبيعات

وفي المقابل، يتحدث حامد عن وجود ركود في السوق المحلي فيما يخص المشغولات الذهبية، مشيرا الى أن أسعار الذهب عيار 21 تبلغ حاليا 14,5 دينارا للغرام الواحد، وهو سعر مرتفع جدا مع إضافة 2 إلى 3 دنانير مصنعية على الغرام الواحد، ليصل السعر الى نحو 17,5 دينار للغرام، لذلك يوجد إحجام عن الشراء وانكماش بالمبيعات خلال الوقت الحالي. ويشير الى أن الإقبال حاليا كثيف على شراء السبائك والذهب الخام، مع وجود تخوف من استمرار الأزمة الحالية والدخول في مرحلة ركود اقتصادي عالمي.